

والبِضَاعَة مؤتمنان ، والقولُ قولُ المودع إذا قال قد ذهبت الوديعة ، فإن
أنهم استُخِلِفَ .

(١٧٥٧) وعن أبي جعفر محمد بن علي (ع) أنه سُئِلَ عن رجلٍ دفع
إلى رجلٍ وديعةً ، فقال المستودع : نعم ، قد استودعْتُني إياها ، ولكن أَمَرْتُني
أن أدفعها إلى فلانٍ فأنكر المستودع أن يكون أمره بذلك ، قال : البيِّنَةُ على
المستودع لأنَّ صاحبَ الوديعة أمره أن يدفعها ، وعلى المستودع اليمين أنه
ما أمره^(١) .

(١٧٥٨) وعنه (ع) أنه قال : في رجلٍ أودع رجلاً وديعةً ، وقال :
إذا جاء فلانٌ فادفعها إليه فدفعتها إليه فيما ذَكَرَ ، وأنكر الذي كان أمره
بدفعتها إليه أن يكون قبضها منه ، قال : القولُ قولُه إنه دفعها^(٢) مع يمينه
إن أنهم لأنَّ صاحبَ الوديعة قد أقرَّ بأنَّ أمره بدفعتها .

(١٧٥٩) وعن علي (ع) أن لَصِينٍ أَتَيْتَا فِي أَيَّامِ عَمْرِاءِ امْرَأَةٍ مُوسِرَةٍ
مِنْ نِسَاءِ قَرِيْشٍ فَاسْتَوْدَعَاهَا مِائَةَ دِينَارٍ^(٣) ، وَقَالَا لَهَا : لَا تَدْفَعِيهَا وَلَا شَيْئًا
مِنْهَا إِلَى أَحَدٍ مِنْهُمَا أَحَدٍ ، فَلَمَّا اجْتَمَعْنَا عِنْدَكَ جَمِيعًا أَعَدَّتْهَا إِلَيْنَا ، وَأَضْمَرَا
الْمَكْرَ بِهَا ، ثُمَّ ذَهَبَا وَانصَرَفَ الْوَاحِدُ ، وَقَالَ : إِنَّ صَاحِبِي قَدْ عَرَضَ لَهُ أَمْرٌ لَمْ
يَسْتَطِيعِ الرَّجُوعَ مَعِي ، وَقَدْ أَمَرَنِي بِأَنْ آتِيكَ بِأَنْ تَدْفَعِي الْمَالَ إِلَيَّ ، وَجَعَلَ لِي
إِلَيْكَ عِلَاقَةٌ كَذَا وَذَكَرَ لَهَا أَمْرًا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْغَائِبِ ، وَكَانَتْ امْرَأَةً
فِيهَا سَلَامَةٌ وَغَفْلَةٌ فَدَفَعَتْ إِلَيْهِ الْمَالَ ، فَذَهَبَ بِهِ وَجَاءَ الثَّانِي ، فَقَالَ لَهَا :

(١) ي ح د « أنه ما أمره » .

(٢) « إنه دفعها » مشطوب في ي .

(٣) حش ي - من مختصر الآثار : إذا أودع الرجلان الرجل وديعة فجاء أحدهما يطلبها
منه ، وغاب الآخر أو هلك ، كان للطالب بها نصفها ، فإن أمرا حين أودعها إياها أن لا يدفعها
إلى أحدهما دون صاحبه ، فجاء أحدهما يطلبها لم يكن له أن يأخذ شيئاً منها حتى يحضر صاحبه ، إلا أن
يموت فيحضر ورثته فيدفعها إليهم .